الأنباء
الاربعاء 25 يونيو 2014

دعا المصريين في الداخل والخارج إلى مساندة بلادهم خلال الفترة المقبلة

السيسي: المنطقة العربية أمانة في رقابنا وأتنازل عن نصف راتبي وممتلكاتي لمصر

صورة تلفزيونية للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال كلمة ألقاها في حفل تخريج دفعة جديدة من الكلية الحربية امس

القاهرة ـ الأناضول: أعلن الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، تنازله عن نصف راتبه الشهري البالغ 42 ألف جنيه مصري (5900 دولار) ونصف ممتلكاته بما فيها ميراثه من والده لصالح الدولة المصرية، فيما اعتبر ان المنطقة العربية أمانة في عنق المصريين.

ودعا السيسي في كلمة ألقاها خلال حفل تخريج دفعة جديدة من الكلية الحربية (الأكاديمية العسكرية) (شمالي القاهرة)، المصريين في الداخل والخارج إلى مساندة بلادهم خلال الفترة المقبلة.وقال إن: «مصر لاقت مساندة خلال الأشهر الـ 10 الماضية من الأشقاء العرب وتحتاج إلى مساندة من المصريين في الداخل والخارج لمعالجة عجز كبير في موازنة البلاد المقبلة».

وذكر السيسي انه رفض التصديق على الموازنة العامة للدولة التي قدمتها الحكومة عندما وجد أن العجز المتوقع في الموازنة قد يصل إلى مبلغ تريليوني جنيه (280 مليار دولار أميركي)، وقال إن «هذا يتطلب اتخاذ إجراءات (لم يعلنها) وأن الشعب عليه أن يتحمل خلال الفترة المقبلة».

وأشار إلى أن مصر تواجه تحديات أمنية كبيرة داخلية وخارجية وسط جهد كبير مبذول لتجاوزها، مشيرا الى ان الجيش المصري سيبقى هو الضمير الحر للوطنية المصرية.

الرئيس المصري: لن أتدخل في عمل القضاء المستقل والشامخ

وقال السيسي: «كنا نتكلم عن وجود تحديات كثيرة في مصر وخارجها، وفي مصر نرى تحديات اقتصادية وأمنية داخلها وخارجها وهناك جهد كبير يبذل لنتجاوزها ونقدم تحية واجبة مستحقة للقوات المسلحة والشرطة المدنية. لأنهم عماد الأمن والاستقرار في مصر». وأوضح ان «الجيش المصري هو مشكلة أمام أي حد (أحد) يقرب (يقترب) في الداخل والخارج وهو الضمير الحر للوطنية المصرية وهو ملك مصر وليس ملكا لأحد وسيبقى، وحريصون أن يكون جيش مصر للمصريين». وخاطب الجيش والشرطة قائلا: «أقول للشرطة والجيش والشعب مصر أمانة في رقابنا كلنا بل والمنطقة العربية أيضا أمانة في رقابنا كلنا وقادرون على حفظ الأمان بوحدتنا وتماسكنا وتفهمنا لنكران الذات».

وبشأن الوضع الداخلي لمصر قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «سأتحدث بشفافية وصدق وأمانة، لأنها مسؤوليتنا جميعا»، مشيرا إلى أنه «أمس كان هناك نقاش حول موازنة مصر الخاصة بالعام المالي 2014/ 2015 لمدة 6 ساعات مع المسؤولين». وكشف ان هناك عرضا (لم يحدده) أثناء المناقشات عرض عليه ورفضه، قائلا: «العرض اللي (الذي) كان موجود أنا مقدرش (لا أقدر) أوافق عليه، لأنها مسؤولية الآن وتتعلق بالأجيال المقبلة». وأوضح ان عجز الموازنة يزيد والمديونية تزيد والموقف السياسي لا يتحمل، وقال إنه «خلال الأشهر العشرة الماضية كان هناك أشقاء (لم يحددهم) يقفون بجانبا، متسائلا: هل سنبقى كذلك أم يمكن أن نتحمل؟». وأضاف انه يريد اتخاذ إجراءات يحتاج فيها من الشعب المصري ان يتحمل فيها قليلا، مشيرا إلى أن هذا الكلام ليس عكس ما ردده سابقا من أنه يريد أن يرفق بالشعب.. ولكن مرتبط بالرفق على الشعب الآن مصير الأجيال القادمة.

وقال السيسي إن «زيادة الدين يعني أننا لن نترك للأجيال المقبلة شيئا جيدا».

وأضاف: «لابد من بذل تضحيات حقيقية من كل مصري ومصرية، أنا أحصل على مرتب وفق الحد الأقصى وهو مبلغ 42 ألف جنيه (5900 دولار) لن آخذ نصفه، وسأتنازل عن نصف ممتلكاتي بما في ذلك ما ورثته من والدي، من أجل مصر». ودعا المصريين إلى مساندة بلادهم خلال الفترة المقبلة، واقترح السيسي إمكانية فتح حسابات بنكية يشرف عليها شخصيا لمساهمات من المصريين دون ضغط.

وقال: «وضعت هذه الأمانة في رقابنا كلنا ونحتاج اتخاذ إجراءات لحل الأزمة من أجل مصر ونحن في وقت نحتاج للتكاتف والوحدة ومصلحة الوطن». وتطرق السيسي إلى الأحكام القضائية الصادرة أمس الأول تجاه صحافيين منهم أجانب في القضية المعروفة إعلاميا باسم «خلية الماريوت». وقال «لن نتدخل في أحكام القضاء، والقضاء المصري مستقل وشامخ»، مضيفا ان «مؤسسات الدولة لا أحد يقترب منها أو يعلق عليها، وإذا كنا ننشد دولة مؤسسات حقيقية، فلابد ان نحترم أحكام القضاء ولا نعلق عليها حتى لو أن الآخرين لم يتفهموا هذه الأحكام». وأمس الأول، قضت محكمة مصرية، في حكم أولي قابل للطعن، بسجن 18 من المتهمين في قضية «تحريض قناة الجزيرة الإنجليزية على مصر»، المعروفة إعلاميا باسم «خلية ماريوت»، لمدد تتراوح بين 3 و10 سنوات.

القضاء الإداري يرجئ 4 دعاوى لحل «الإخوان» إلى 28 أكتوبر

القاهرة ـ الأناضول: أرجأت محكمة مصرية أمس 4 دعاوى قضائية تطالب بحل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وإغلاق جميع مقارها، وتجميد كافة أنشطتها وحساباتها المصرفية، إلى جلسة 28 أكتوبر المقبل، حسب مصدر قضائي.

وقال المصدر إن «الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري المنعقدة بمجلس الدولة (غربي القاهرة) قررت أمس تأجيل 4 دعاوى قضائية، تطالب بحل جماعة الإخوان المسلمين، وإغلاق جميع مقارها على مستوى محافظات الجمهورية، وتجميد كافة أنشطتها وحساباتها المصرفية، ورفع اللافتات المكتوب عليها مقر جماعة الإخوان إلى جلسة 28 أكتوبر المقبل».

وكان عدد من المحامين قد أقاموا الدعاوى واختصموا فيها كلا من رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزيري المالية والتضامن، بصفتهم، وقالوا إن «الجماعة تمارس العمل الاجتماعي والسياسي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، على الرغم من أنها كانت محظورة قانونا على مدى أكثر من 60 عاما، لكون النظام لم يسمح لها بالوجود القانوني بشكل رسمي».

وذكرت الدعاوى أنه «في يوليو 2002، صدر القانون المنظم للجمعيات الأهلية، الذي أوجب على جميع الجمعيات، ومنها جماعة الإخوان، أن تعدل أوضاعها وفقا لأحكامه، كما ألزم كل جماعة تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات، أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية، وفي حال عدم الالتزام تحل الجمعية».

واعتبرت الدعاوى أنه «بذلك يكون عمل جماعة الإخوان دون ترخيص من الجهات المعنية، هذا بخلاف أن عمل الجماعة في مجال السياسة جريمة يعاقب عليها قانون الجمعيات الأهلية، كما أن عمل الجماعة استمر حتى الآن دون أي تراخيص، بالإضافة إلى عملها السياسي بإنشاء حزب الحرية والعدالة، الذي جاء في دعايتهم أنه ممول من الإخوان».

أردوغان: منصب رئاسة الجمهورية لن يكون بروتوكولياً من الآن فصاعداً

أنقرة ـ الأناضول: قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان: «لن يكون من الآن فصاعدا منصب رئاسة الجمهورية، منصبا بروتوكوليا، في الماضي كانت الحكومة تقدم على أنها ممثلة للشعب، فيما تقدم رئاسة الجمهورية على أنها ممثل للدولة، سنلغي المسافة بين الدولة، والشعب، وستقوم الحكومة المنتخبة، مع الرئيس المنتخب بإدارة البلاد».

وكشف أردوغان في خطابه الأسبوعي أمام كتلة حزبه البرلمانية عن أن حزب العدالة والتنمية الحاكم سيعلن مرشحه للانتخابات الرئاسية يوم الثلاثاء الاول من يوليو المقبل، بعد استكمال التقييمات والاستشارات، خلال الأيام العشرة المتاحة لتقديم المرشحين للانتخابات (التي ستشهدها تركيا في 10 أغسطس المقبل، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين للرئاسة على الأغلبية المطلقة (أكثر من 50٪) من الأصوات المعتمدة في الجولة الأولى، ستجرى الجولة الثانية بتاريخ (24) أغسطس المقبل).

واضاف أردوغان: «لأول مرة سيدلي الأتراك المقيمون خارج البلاد بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية في أماكن إقامتهم، مشيرا أن الجولة الأولى خارج البلاد ستجري في الفترة (31) يوليو ـ (3) أغسطس المقبل، وفي حال تطلب الأمر ستجري الجولة الثانية في الفترة (17) ـ (20) أغسطس».

وشدد أردوغان على أن حزب العدالة والتنمية ينظر إلى الشعب من باب المواطنة فقط، وأي أمر خارج ذلك، من مزايا مذهبية، أو فكرية، أو أسلوب للحياة، يعتبره عامل غنى، وعلى هذه الأسس ينظر إلى جميع التشكيلات، والجماعات والأوقاف، والجمعيات، بغض النظر عن منحهم أصواتهم للحزب أو لا.

وأوضح أردوغان أنه خلال (40) عاما أقيمت شبكة خيانة تحت عباءة جماعة (في إشارة إلى جماعة الداعية فتح الله غولن)، بلغت حدا لم تعد معه تطيق أن ترى من يخالفها الرأي، والتوجهات، وبات كل مختلف معها هدفا مشروعا، واصفا الإدعاءات بنمو الجماعة في عهد حزب العدالة والتنمية بـ «الافتراءات التي لا أصل لها».

ولفت أردوغان إلى أن القضاء في تركيا بات في المرتبة الأخيرة، بين مؤسسات الدولة من ناحية الموثوقية، وعلى القضاء التحقق من نفسه، وهو ما ظهر من خلال استطلاعات الرأي العام.

وتابع قائلا: «وضع جهاز للتنصت في مكتب رئيس الوزراء ليس خيانة كبرى له فقط، بل للبلد برمته، ياترى ماذا فعل بالشعب هؤلاء الذين وضعوا جهاز التنصت في مكتب رئيس الوزراء؟ لقد تنصتوا على عشرات الآلاف من المواطنين، بمن فيهم العلماء والفنانون، إذا كان شخص يتخفى في لباس الشرطة، ويضع جهازا للتنصت في مكتب رئيس الوزراء، فلن يتورع غدا عن وضع جهاز تصوير في غرفة نوم قاض أو مدع عام».

وشدد أردوغان على أن الحكومة تسعى لإطلاق سراح (31) موظفا يتبع القنصلية التركية في الموصل، إضافة إلى (31) سائق شاحنة مختطفين في العراق، مؤكدا حرصهم عودة المختطفين سالمين إلى ديارهم.

مشعل ينفي علمه بهوية خاطفي الإسرائيليين الثلاثة

الحكومة الفلسطينية تجدد الدعوة لتشكيل لجنة تقصي حقائق بالاعتداءات الإسرائيلية

رام الله ـ أ.ش.أ ـ أ.ف.ب: جدد مجلس الوزراء الفلسطيني دعوته للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف لعقد اجتماع عاجل وتشكيل لجنة تقصي حقائق بشأن الحملة الإسرائيلية الشرسة والعقوبات الجماعية بحق شعب فلسطين وجرائم قتل وإعدام المدنيين وانتهاكات إسرائيل لحقوق الأسرى الفلسطينيين والتي نتجت وتزامنت مع قضية المستوطنين المفقودين.

وأوضح المجلس ـ في جلسته الأسبوعية امس ـ أنه يدعو الى ذلك بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي الإنساني، وخصوصا اتفاقيات جنيف الرابعة لسنة 1949م، والبروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لسنة 1977م والتي أصبح الأسرى الفلسطينيون بموجبها أسرى حرب تحت الحماية الدولية بعد انضمام دولة فلسطين إلى هذه الاتفاقيات، والتي تحدد الواجبات والالتزامات الأخلاقية والإنسانية والقانونية تجاه الأسرى والمفقودين بين الدول المتنازعة والدول الواقعة تحت الاحتلال.

كما أعرب مجلس الوزراء عن إدانته الشديدة للهجمة العسكرية الإسرائيلية العدوانية المتصاعدة، وحملة القتل والإرهاب والإعدامات الميدانية التي ينفذها جيش الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين والتي أدت إلى استشهاد ستة مواطنين، واعتقال المئات بما في ذلك إعادة اعتقال الأسرى المحررين، وتصعيد عمليات الاعتقال الإداري، واعتقال نواب من المجلس التشريعي والقيادات السياسية، والتي طالت أكثر من خمسمائة وثلاثين معتقلا منذ اختفاء المستوطنين الثلاثة، وانتهاك حرمة المساكن ومداهمة وتفتيش المنازل وتخريب وسرقة محتوياتها، واقتحام وتخريب المؤسسات التعليمية والتجارية، واقتحام واجتياح المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتعطيل الحياة اليومية لمئات الآلاف من المواطنين، هذا بالإضافة إلى تضييق الخناق على قطاع غزة، وشن الهجمات الجوية وترويع المواطنين الآمنين مما أدى إلى وقوع عشرات الإصابات.

الى ذلك، اكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) خالد مشعل في مقابلة مع قناة الجزيرة انه لا يملك معلومات عن هوية خاطفي الإسرائيليين الثلاثة في الضفة الغربية.

وفيما تتهم إسرائيل حماس بخطف الشبان الإسرائيليين الثلاثة، قال مشعل في تصريحاته التي نقلها موقع القناة «بكل صراحة ليست لدينا معلومة عن ما جرى». وبحسب موقع القناة، فإن مشعل اكد انه إذا كان اختفاء المستوطنين الثلاثة هو بالفعل «عملية اسر»، فإنها عملية «منطقية ورد طبيعي على الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال». وأضاف «نبارك كل عملية مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وعليه أن يدفع ثمن غطرسته وتفاخره بالقوة». وشدد مشعل على أن مئات آلاف المستوطنين في الضفة الغربية والقدس «يمارسون القتل واقتحام البيوت وحرق المساجد وسط صمت من المجتمع الدولي».

موسكو تقلص استيراد المكونات العسكرية الأوكرانية بـ 95٪ بنهاية 2015

البرلمان الروسي يلغي قرار التدخل في أوكرانيا اليوم والانفصاليون يستجيبون للهدنة ويقررون وقف إطلاق النار

وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير يلقي بيانا عقب لقائه مع الرئيس الأوكراني في كييف أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: نقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن أندريه كليموف نائب رئيس المجلس الأعلى للبرلمان (مجلس الاتحاد) قوله إن المجلس سيلغي اليوم قرارا يجيز التدخل عسكريا في أوكرانيا وذلك بناء على طلب من الرئيس فلاديمير بوتين.

وكانت وكالات أنباء روسية قد نقلت في وقت سابق عن ديمتري بيسكوف المتحدث باسم بوتين قوله إن بوتين قدم طلبا لإلغاء هذا القرار.

وقال الناطق باسم بوتين ديميتري بيسكوف ان الرئيس «اقترح على مجلس الاتحاد (مجلس الشيوخ) إلغاء القرار الصادر في الأول من مارس حول اللجوء الى الجيش الروسي في أراضي أوكرانيا»، مؤكدا ان هذا القرار اتخذ «بهدف تطبيع الوضع في أوكرانيا».

وقد قدم الرئيس الروسي طلبه في رسالة بعث بها الى مجلس الاتحاد قبل ان يبدأ زيارته الرسمية الى النمسا، وفق ما أعلن الكرملين.

وهذا القرار، الذي اتخذ رسميا في مارس بحجة ضرورة الدفاع عن المواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا، ساهم بزيادة التوترات في وقت حشدت روسيا مئات آلاف الجنود على الحدود الأوكرانية في إطار مناورات عسكرية.

إلى ذلك، أعلن الانفصاليون في شرق أوكرانيا امتثالهم لهدنة وقف إطلاق النار التي أعلن عنها من طرف واحد، الرئيس الحالي «بيترو بوروشينكو» يوم الجمعة الماضي الـ 20 الجاري.

جاء ذلك في بيان صدر عن اجتماع انعقد، أمس الاول، وجمع بين كل من «ليونيد كوتشما» الرئيس الأوكراني الأسبق، وميخائيل زورابوف سفير روسيا لدى كييف، وهيلدي تغليافيني الممثل الجديد لمنظمة الأمن والتعاون الأوربية في أوكرانيا، وألكسندر بارادي رئيس جمهورية دونيتسك التي أعلنها الانفصاليون الموالون لروسيا، جمهورية مستقلة من طرف واحد، وأوليغ تساروف زعيم حركة (جنوب ـ شرق)، فضلا عن مجموعة أخرى مكونة من جمهورية لوغانسك الشعبي التي أسسها الانفصاليون.

وتناول هذا الاجتماع هدنة وقف إطلاق النار التي أعلن عنها الرئيس الأوكراني الحالي، وعقب انتهائه صدر بيان عن المجتمعين أكدوا فيه ان الانفصاليين قرروا وقف إطلاق النار.

ووفق البيان سيلتزم الانفصاليون الموالون لروسيا بهدنة وقف إطلاق النار التي تنتهي في تمام الساعة الـ 10 مساء الـ27 من الشهر الجاري.

تجدر الإشارة إلى أن بوروشينكو كان قد أعلن، الجمعة الماضي 20 يونيو، وقف إطلاق النار من طرف واحد شرق أوكرانيا، على أن يكون ذلك ساريا حتى الـ 27 من الشهر ذاته.

وذكر يوروشينكو، «أن العمليات العسكرية التي يشنها الجيش الأوكراني شرق البلاد، قد تقرر إيقافها لمدة 7 أيام، من (الجمعة الماضي) وحتى الـ27»، لكنه أكد في الوقت ذاته أن «قوات الجيش ستكون مضطرة للرد على أي هجمات تأتي من الطرف الآخر».

ولفت إلى ان «مهلة وقف إطلاق النار، تعتبر في الوقت ذاته مهلة للانفصاليين لترك أسلحتهم، ومغادرة البلاد». وبالأمس أجرى الرئيس الأوكراني اتصالا هاتفيا بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أكد لها فيه أن الانفصاليين خرقوا هدنة وقف إطلاق النار 31 مرة خلال الـ 24 ساعة الأخيرة.

في سياق متصل، أكد الجنرال نائب وزير الدفاع الروسي يوري بوريسوف ان اعتماد روسيا على القطع والمكونات التكميلية العسكرية المستوردة من أوكرانيا سيتقلص بنهاية عام 2015 بمقدار 95٪.

وقال بوريسوف ـ في تصريح امس أثناء جولة تفقدية ـ إن العمل يجري وفق الجدول المعتمد في إطار تنفيذ طلبية الدولة الدفاعية، وتم وضع جدول زمني لكل نموذج من الأسلحة والمعدات العسكرية يتضمن كيفية الاستغناء عن القطع التكميلية المستوردة من أوكرانيا، حيث يجرى تحديد الكميات المتوافرة من هذه القطع ويجري الاستعداد لإنتاج كل القطع اللازمة وتحديد الأطراف التي ستنتجها.

مجلس الأمن والجامعة العربية يرحبان بالانتخابات البرلمانية

عطلة رسمية في ليبيا اليوم للمشاركة في انتخابات مجلس النواب

عواصم ـ وكالات: أعلنت الحكومة الليبية ان اليوم عطلة رسمية في جميع أنحاء البلاد، لإتاحة الفرصة لليبيين للمشاركة في ثاني انتخابات برلمانية عامة منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي قبل نحو 3 سنوات في ظل اضطرابات أمنية تعصف بالبلاد وشروخ سياسية.

ويتنافس في هذه الانتخابات أكثر من 1700 مرشح على 200 مقعد، وسيجري الاقتراع في 13 دائرة انتخابية موزعة على 75 دائرة فرعية تغطي كل أنحاء ليبيا. وقالت الحكومة في بيان لها امس «حرصا من الحكومة الليبية المؤقتة على تأمين مشاركة شعبية واسعة تعمق معاني الديموقراطية، وتثري العملية السياسية في ليبيا، فقد تقرر أن يكون الأربعاء عطلة رسمية، ليتوجه الليبيون إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب». وتابع :«على الجهات الحكومية التي تتطلب طبيعة عملها التواجد بصورة مستمرة، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسيير العمل خلال هذا اليوم».

إلى ذلك، أكد د.نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية دعمه للانتخابات البرلمانية الليبية باعتبارها تشكل خطوة مهمة وأساسية نحو إنجاز الانتقال الديموقراطي واستكمال بناء ليبيا جديدة.

من جانبه، رحب أعضاء مجلس الأمن الليلة قبل الماضية بإجراء الانتخابات البرلمانية في ليبيا اليوم، معتبرين الانتخابات خطوة مهمة في عملية انتقال ليبيا نحو حكم ديموقراطي مستقر وفرصة للشعب لاختيار حكومة انتقالية تلبي تطلعاته المشروعة. ودعا المجلس في بيان صحافي أصدره، جميع الأطراف الليبية إلى ضمان إجراء الانتخابات بشكل سلمي في مختلف أنحاء البلاد وأن يتمكن جميع الليبيين من ممارسة حقوقهم في المشاركة في هذه الانتخابات.

إيران تزود محطة بوشهر النووية بالوقود من جديد

طهران ـ أ.ش.أ: أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي امس عن الانتهاء بنجاح من عملية تزويد محطة بوشهر النووية بالوقود من جديد، موضحا أن المحطة ربطت بشبكة الكهرباء العامة في البلاد بـ 50٪ من طاقتها بعد إجراء الاختبارات الفنية اللازمة. ونقلت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية عن صالحي قوله : إن المحطة ستدخل المدار بكامل طاقتها في غضون اليومين أو الثلاثة القادمة.

كما هنأ صالحي جميع العاملين المعنيين بتنفيذ هذه العملية، موجها الشكر والتقدير للعاملين الإيرانيين والجانب الروسي المساهم في المشروع لجهودهم المبذولة في تنفيذ هذه العملية.

الى ذلك، صرح الناطق باسم وكالة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمال واندي بأن علي أكبر صالحي رئيس الوكالة ينوي زيارة موسكو قبل نهاية شهر يوليو المقبل للتوقيع على العقود والبروتوكولات.

ونقلت وكالة أنباء «إيتارتاس» الروسية امس عن واندي قوله«إن المباحثات التي عقدت أمس الاول بين صالحي ونيقولاي سباسكي نائب مدير عام مؤسسة «روس آتوم (وكالة الطاقة الذرية الروسية) تطرقت إلى القضايا الفنية والتجارية للاتفاقية المستقبلية بشأن بناء وحدات جديدة بالمحطة الكهروذرية في بوشهر».

وأضاف «ان الجانبين اتفقا على الانتهاء من وضع نص الاتفاقية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، مشيرا إلى أن صالحي يخطط لزيارة موسكو».